الباب السادس

أزمة حقوق الإنسان الأسباب والنتائج

إن أزمة حقوق الإنسان في ظل الواقع المعاصر تتأرجح ما بين دول كبرى تسعى إلى حماية مثل هذه الحقوق بمنظورها وفلسفتها وتحقيقا لمصلحتها على حساب سائر المصالح، وما بين دول العالم الثالث التي منها الدول العربية والإسلامية والتي ما تزال تقع فيها انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان، وهو ما تبرزه التقارير التي تصدر عن لجنة حقوق الإنسان بجنيف.

وفيما يلي تسليط الضوء على عدد من معطيات الواقع التي أفرزت مثل هذه الأزمة في نطاقها العالمي والإقليمي والعالمي، حيث يحكم العالم اليوم موازين القوى التي تفرض نفسها لمصلحة إنسانها على حساب مصلحة أي إنسان آخر، وذلك في ظل الأنظمة السائدة دول في العالم الثالث، والتي تسلب إنسانها أبسط حقوقه تحقيقا لمصالح فئوية وسلطوية، وذلك دون مبالاة ولا اكتراث.

أولا: تسخير الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الدول العظمى

لقد سعت الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية إلى إسباغ صفة العالمية على هيئة الأمم المتحدة، وأنها ملاذ الشعوب

من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وإقامة نظام عالمي أكثر استقراراً وجاء هذا الاعتراف باعتبار هذه الهيئة صوتاً مؤازراً لأفقر البلدان، وموصلة للإغاثة الإنسانية، وحارسة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ومنقذة للدول في وقت الأزمات، وأداة لإصلاح البيئة العالمية إن أصابها ضرر [١٠١] لكن الأمم المتحدة باعتبار الواقع والحقيقة منذ نشأتها توظّف أنشطتها وجهودها من أجل تحقيق أهداف الدول العظمى، وتظهر في ذات الوقت شعارات تسعى من خلالها إلى إثبات صفة الحياد والموضوعية في تعاملها مع مختلف القضايا والمستجدات.

لكن القرن العشرين دحض كثيراً من الأساطير بالقول أن المنظمات الدولية يمكن أن تحقق السلام الكامل والشامل، حيث كانت هناك تجربتان عظيمتان في النظام العالمي هما عصبة الأمم والأمم المتحدة ، وكل منهما منيت بفشل ذريع.

إن المنطق الذي أقام عليه المسخّرون لهذه المنظمة، هو أن القوة هي التي تدفع العالم صوب الخير أو الشر، وأنه لا يمكن أن تتخلى أية أمة ذات سيادة عن أي مساحة من سلطاتها وقوتها للأمم المتحدة أو أية هيئة وطنية، لا الآن ولا في أي وقت. [١٠٢]

---

١٠١ نقلا عن التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة، ص ٥، ملحق مجلة السياسة الدولية، ع ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣ بتصرف يسير. وقد أورد النقل أبو شبانة – ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي، والتصور الإسلامي ص ٤٠.

١٠٢ أبو شبانة – ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي، والتصور الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

وبذلك فإن الأمم المتحدة ما هي إلا هيئة أنشئت بواسطة الدول الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية تحقيقاً لمصالحها، وهي بذلك تظهر خلاف ما تضمر، ولا تفتأ تكيل بمكيالين تجاه مختلف القضايا، بما يحقق مصلحتها ولا شيء غير ذلك تجاه مختلف القضايا والمستجدات والمتغيرات، فلامبادئ حقوق الإنسان تحترم،ولا القانون الدولي الإنساني تفعّل قواعده، وذلك رغم أن لها بعداً عالمياً اتفقت عليه الكثير من الكيانات ولا زالت المساعي من أجل إسباغ صفة الصدق على الأمم المتحدة، باعتبارها هيئة تتحقق من خلال برامج عملها مصلحة الإنسان المجرّدة، لكن الأزمات التي تعصف بدول العالم هنا وهناك تثبت خلاف ذلك، وأن الأمر في النهاية يتقرر بإرادة الدول العظمى التي ليس لها إلا أن تبحث عن مصالحها على حساب مصالح الكيانات الأخرى، وهي لا تفتأ تقوي ذاتها وأركانها على حساب غيرها، حيث فرضت على العالم منطق يتمثل في أن البقاء للأقوى ولا شيء غير ذلك.

وبذلك فإن تسخير الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الدول العظمى يعد أحد أبرز الأسباب التي أدت وما زالت تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان إقليمياً وعالمياً، والنتيجة أن استمرار الدول الصغرى فى الانجذاب والتسليم بالنظام العالمي الجديد، هو الذي جعل هذه الهيئة ملاذ كل من يطلب الأمن في مختلف أبعاده من مختلف التكتلات الأخرى، لتكون النتيجة بعد ذلك مزيداً من الانتهاك لهذه الحقوق، وضياعاً لقيمة الإنسان

بسبب سياسة الكيل بمكيالين القائمة على المصلحة الفئوية من القوى العظمى.

ثانيا: سياسات الدول العظمى القائمة على المصلحة الفئوية

وتأكيداً لما تسير عليه الأمم المتحدة، وما تنطق به سياسات الدول العظمى في الكيل بمكيالين، فقد جاءت أصوات في الغرب تندد بسياسة الازدواج والكيل بمكيالين، حيث جاء التنديد بما حدث على أرض الواقع في التنديد بجرائم في حق الإنسان، في ظل غض الطرف عن أخرى كما أنحت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر باللائمة على الغرب والنظام العالمي الجديد لفشله الذريع في إقرار الشرعية والعدالة فيما يتعلّق بمأساة البوسنة والهرسك.

وليس أدل على ما تقرره الدول الكبرى في تعاملها مع مجازر القوة الصهيونية باعتبارها تمثل أعظم الانتهاكات لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى غيرها من الانتهاكات مما صرّح به واحد من قادة النظام الدولي الجديد، وهو الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ، حيث تحدث عن ما حدث في فلسطين والكويت من مذابح فقال: إن القانون هو القانون، والحقوق هي الحقوق، ولا يستطيع المرء أن يدافع عن حقوق الإنسان هنا، ويتجاهلها هناك .

لقد تظاهرت القوى العظمى حيث تتقرر مصلحتها بالدفاع عن حقوق الإنسان في الكويت، وفي ذات الوقت، وحيث لا تتقرر مصلحتها تجاهلوا

حقوق الإنسان في فلسطين[١٠٣]، فالقضية كلها تقوم تحقيقاً لمصلحة إنسان على حساب مصلحة إنسان آخر، ولا تقوم بحفظ مصلحة الإنسان مجردة من الانتماء أو الجنسية أو القومية.

وبذلك فإن تسخير القوة واستخدامها من قبل هذه الدول العظمى قد تقررت تحقيقاً لمصلحتها ومصلحة كل من ينتمي إليها، وإن كان ذلك على حساب مصالح أخرى كثيرة ومتعددة، لاسيما وأن استعراض العضلات من قبل هذه القوى غير مواجه من قبل التكتلات الأخرى، التي منها التكتلات العربية والإسلامية، والتي تُجرّد مما يجعل لها أي وزن على الساحة العالمية ممثلاً فى ما تدّعي الانتماء إليه، ليضيع الإنسان في ظل مقدّرات السياسة الدولية ما بين سياسة الدول العظمى التي تسعى لتغليب مصلحتها على سائر المصالح، وما بين سياسة قادة الدول النامية إسلامية وعربية كانت أو غير ذلك، والتي تجرّدت من جوهر هوّيتها وما يبرز خصوصيتها، لتنقاد خلف السياسات العالمية دون بصر ودون بصيرة لكن هذا النهج الذي تسير عليه الدول العظمى في كيلها بمكيالين، وفي تسخيرها للأمم المتحدة لتحقيق مصالحها في قضايا هامة وحساسة تتعلق بحقوق الإنسان سوف يجرّها إلى ويلات تعجز عن التعامل معها ولاشك أن ما أفرزته أحداث سبتمبر ، وما نجم عن الأزمة المالية

١٠٣ أبو شبانة – ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي، والتصور الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

العالمية التي أفقدت العالم الغربي شيئاً من سيطرته ونفوذه يعدان علامتان بارزتان على ذلك.

ثالثا: ضعف إدراك أهمية تفعيل حقوق الإنسان ونشر ثقافتها في المجتمعات النامية في ظل ما تعيشه الدول الغربية من احترام لحقوق الإنسان وتفعيل لحمايتها ومساءلة كل من ينتهكها ومعاقبته ردعاً وتأديباً، حيث يعتبر ذلك سر تقدم تلك الدول وتطور التنمية فيها، الذي تمثل فى إدراكها واحترامها لحقوق الإنسان، فإن هذه الدول لا تألوا جهداً تبذله من أجل تفعيل وتطوير منظومة حقوق الإنسان؛ تفعيلاً لثقافة حقوق الإنسان، وإدراكاً منها أن احترامها لهذه الحقوق في نطاق مجتمعاتها الداخلية هو سر تفوّقها وسيطرتها على العالم؛ لأنها تسعى لذلك تحقيقاً لمصلحتها وإن كان ذلك على حساب أي مصلحة أخرى تنتهك.

إن الدول الكبرى اليوم ترفع لواء حماية حقوق الإنسان داخل أقطارها، حيث يستعصي على أي حزب أو نظام يحكم تلك الدول أن يسخّر إمكانياته لانتهاك حقوق الإنسان التي ينتمي إليها أو النيل منها بأي حال من الأحوال وحتى بعد أحداث سبتمبر لا زال لانتهاك حقوق الإنسان من قبل الإدارة الأمريكية يوظف وفق ما تراه تحقيقاً لمصلحة الإنسان الأمريكي، بغض النظر عن مدى اعتبار ما أقدمت عليه الإدارة المنتهية ولايتها من قبيل التخبطات من عدمه.

يذكر محمد فائق أن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي وهو جزء من المجتمع النامي تعاني من العديد من الضغوط القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية، التي تتباين ما بين مجتمع وآخر، حيث ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان بسجل لا يستهان به في هذه الدول.

وترجع أسباب الضعف الذي تعاني منه حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي إلى ضعف الالتزام القانوني من جانب الحكومات العربية بضمانات حقوق الإنسان، سواء على مستوى العهود والمواثيق الدولية، أو على مستوى الضمانات الدستورية، أو القوانين والتشريعات الوطنية، فهناك دول لم تنضم بعد إلى مواثيق حقوق الإنسان، كما أن منها رغم انضمامها تأخذ موقفاً انتقائياً من الاتفاقيات الأخرى.

ولا تقتصر المشكلة على ذلك فحسب، حيث أن معظم الدساتير العربية تشترك في سمات تضعف من التزام حكوماتها بحقوق الإنسان، فكثير منها يحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى قوانين، ويصل البعض منها إلى الاستدراك على مبدأ علنية القوانين أو وضع شروط تخل بالمساواة، فضلاً عن اكتظاظ البنية القانونية العربية بالعديد من القوانين الاستثنائية التي جرى إلباسها لبوس التشريعات العادية، بينما تعصف بالضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان في معظم الأحوال.

إن أبعاد المشكلة تتمثل في عدم اكتراث النظم العربية بالالتزام بهذه الحقوق، على الرغم من أنها تحتل مكانة متزايدة كأحد مصادر الشرعية

في العديد من بلدان العالم، حيث أن معظم هذه النظم تتعامل مع هذه الحقوق بمنهج انتقائي يضعف من شرعية ومكانة حقوق الإنسان في تلك البلدان.

وثمة بعد آخر لا يقل أهمية عن موقف السلطة، وهو موقف المجتمع العربي من حقوق الإنسان، ومدى تجذّر هذا المفهوم في الواقع العربي، حيث أنه من الواضح أن هناك ضعفاً ظاهراً في تقبل هذا المفهوم في كثير من المواقع، وثمة مظاهر لانتهاكات حقوق الإنسان تقع في إطار المجتمع لا تقل خطورة عن تلك التي تقع من جانب السلطة، فضلاً عن ملامح أخرى كثيرة تبرز واقعاً سلبياً لفلسفة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية.[١٠٤]

إن هذه الأسباب الثلاثة هي الأسباب الرئيسة لأزمة حقوق الإنسان عالمياً وإقليمياً ومحلياً ، ومالم تتخلى القوى العظمى عن سيطرتها على هيئة الأمم المتحدة وتطويعها لقراراتها تحقيقاً لمصلحتها، وعن سياسة الكيل بمكياليين في توجهاتها وقرارتها، فإنه لا يمكن أن نرى مستقبلاً مشرقاً لمنظومة حقوق الإنسان، لا سيما في ظل الانتهاك لمثل هذه الحقوق من بعض الأنظمة في الدول النامية، والتي في غالبها دول

١٠٤ محمد فائق، حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي – الأبعاد والآفاق، من أبحاث ندوة حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٥.

عربية وإسلامية تخلت عن الالتزام بأعظم نظام لحماية حقوق الإنسان، وهو النظام الإسلامي.

ثم إن الأمم العربية والإسلامية ينبغي أن تفقه القيادات السياسية والفكرية فيها بأنه لا يمكن الخروج من عنق الزجاجة مما تعانيه من ضعف وانكماش إلا بالعمل على إعداد برامج لكفالة الحماية لحقوق الإنسان في مختلف مؤسساتها، التي تعتبر أساساً للتنمية في مختلف محاورها وأبجدياتها.

إن أساس التنمية التي ينبغي أن تسعى لها الدول النامية يمكن أن تتشكل من خلالها قاعدة الانطلاق لحماية حقوق الإنسان، بأن تتمثل في أنظمة صادقة وقوية في حماية هذه الحقوق وحفظها من الانتهاك ومالم ترتبط هذه الأنظمة بتعزيز مفاهيم العدالة ومحاربة الفساد والإصلاح، فإنها ستظل تقبع مكانها لاحول لها ولا قوة، لتظل كما كانت حائرة في عالم محيّر، متأثرة بعيدة كل البعد عن حيّز التأثير والمساهمة في تغيير الواقع وصناعة المستقبل العالمي، وهو ما يرتبط بحسابات طويلة الأمد ينبغي أن تعد لها، كما تحتاج إلى جهود صادقة من أجل صناعة التغيير الجذري في الأهداف والمنطلقات؛ لأن سنة الله تعالى في أرضه أنه لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم.

واقع حقوق الإنسان

للتدليل على أن واقع حقوق الانسان فى العالم يختلف كثيراً عن النظريات التى توضع والقوانين التى تسن والضمانات التى يفترضها العالم كل حين للحفاظ على حقوق الانسان التى تنتهكها تلك الدول التى تسعى لفرض حالة خيالية من التزامها هى بحقوق الانسان على الذهن العالمى وهى من أكثر الدول المتشدقة بالتزامها ولسوف نختار دولة واحدة للتعريف بالواقع المزرى حيث لا يتسع المقام لعرض الكثير من الأدلة على انتهاكات الدول لأن تقرير واحد على انتهاكات دولة واحدة يستوعب الحيز الذى نحن فيه كله وأكثر وهى الولايات المتحدة الأمريكية التى قامت فى نشأتها على مئات الالآف من جماجم الهنود الحمر أصحاب الأرض الحقيقيين فما بالك ببقية دول العالم.

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكثر دول العالم تدخلاً في شئون العالم بدعوى حماية حقوق الإنسان ، إلا أن سجلها الداخلي في هذا المجال ربما يصيب الكثيرين بالدهشة ، فالولايات المتحدة هي بلد المتناقضات بامتياز وهي أكبر بلاد العالم انتهاكا لحقوق الإنسان ، وفي كتابه ٥٠٠ عام من السجون في أمريكا يكشف سكوت كريستياتسون أن أمريكا هي الدولة الثانية في العالم ، بعد روسيا ، التي تضع أكبر عدد من مواطنيها وراء القضبان الحديدية.

إنّ سجل الولايات المتحدة الأمريكية في إنتهاك حقوق الإنسان، حافلٌ جداً سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي حيث أن تلك الحالات لاقت انتقادات واسعة من مختلف المؤسسات الدولية والمؤسسات غير الحكومية وحتى من جيمي كارتر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة لقضية معتقل جوانتانامو المخزية، فإنّ قضايا أخرى أيضاً تصبّ في حساب انتهاكات هذا البلد لحقوق الإنسان كما يمكن الإشارة إلى قضايا أخرى تثير قضية إنتهاك حقوق الإنسان كدعم الولايات المتحدة لجرائم الكيان الصهيوني، قتل المواطنين الأبرياء بطائرات أمريكية من دون طيار، إيجاد مراكز سريّة للتحقيق في نقاط مختلفة من العالم والطرق المهينة واللإنسانية المتّبعة للتحقيق فيها.

أما عن انتهاكات حقوق البشر الداخلية فنستطيع الإشارة إلى التمييز العنصري، التعامل مع السود، المهاجرين والطبقة من الناس ذات الظروف الحساسة، حرمان الناس من حقوقهم، انتهاك حقوق الأقليات، التخويف من الإسلام وإهانته في وسائل الإعلام، السلوك المنفّر من المسلمين والمقدسات، التنصت على المكالمات الهاتفية بدون أي اذن قضائي من قبل الأف بي أي، مؤسسة الأمن القومي وكافة مؤسسات الأمن، التعامل السيء والخشن من قبل ضبّاط الشرطة، إعدام الأشخاص

ذو الإختلال العقلي، السلوك القاسي مع المساجين، إنتهاك حقوق المرأة، بيع الأطفال وسوء الإستفادة الجنسية من الأطفال.

سبق ان استخدمت الشرطة الأمريكية العنف والقوة لقمع المتظاهرين السلميين في ويل استريت، أما القمع فلم يشمل المتظاهريين فحسب بل تعدّى الصحفيين أيضاً.

إحصاءات عام ٢٠١١ تشير إلى أن ٤٦ مليون شخص في هذا البلد يعيشون حالة من الفقر، العدد الذي بلغ الذروة خلال ٥٢ عاماً المنصرمة الفقر الذي نجم عن عدم المساواة والتمييز القومي والعرقي الذي يؤثر بدوره على الأطفال والمسنين، كان قد سبب حالةً من القلق حيث أن منحنى تعقّنات اتش اي في وصل إلى حد الخطر في عام ٢٠١١ في هذا البلد.

وما سبق في هذا التقرير لا يستطيع أن يسلّط الضوء بشكل كامل على كل حالات إنتهاك حقوق الإنسان في أمريكا ولكنه يتطرق لذكر بعض القضايا التي ذُكرت في تقارير مؤسسات دولية ومؤسسات غير حكومية وطنية لحالات انتهاك حقوق الإنسان ومن المؤمّل أن يكون هذا التقرير محفزاً لنشطاء حقوق الإنسان في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

ليقوموا باتخاذ الأساليب التي من شأنها حفظ حقوق الإنسان وإنقاذه من أن يكون ضحية تلك الإنتهاكات.

سجلت العديد من المنظمات العالمية سواء الحكومية منها أو غير الحكومية حالات كثيرة لانتهاك حقوق الانسان في أمريكا وتعتبر ظاهرة فوبيا الاسلام أحد الأدلة البارزة على انتهاك حقوق الانسان في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفوبيا الاسلام هي أحد الخصائص البارزة للسياسة الداخلية والخارجية الأمريكية في العالم ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى احتلال العراق وافغانستان وهجمات الطائرات بدون طيار على باكستان وأفغانستان والعراق واليمن والصومال وليبيا التي تستهدف بشكل خاص المسلمين الأبرياء العزّل، وكذلك العداء والظلم ضد الشعب الباكستاني ووضع المناضلين الفلسطينيين على قائمة الإرهاب وإدانة الأسلام والعرب وإشاعة الكراهية ضد المسلمين.

فقد أصبح الترويج لفوبيا الاسلام منهجاً في السياسية الداخلية والخارجية للحكومة الأمريكية، وأدى إلى صعود الاتجاهات المنفرة من الاسلام بين الأديان اليهودية والمسيحية والعلمانيين الافراطيين ومن نتائج هذه السياسة يمكن الاشارة إلى زيادة التعصب والعداء ضد

المسلمين وتنامي الأشكال المختلفة لاتهامهم وسوء الظن بالمسلمين والمسيحيين واليهود فلسنوات والولايات المتحدة تقوم من خلال وسائل الاعلام التابعة لها بشيطنة أتباع الدين الاسلامي، ونشر شعور الكراهية ضد المسلمين في العالم فقد ساهم الجو المتعصب ضد الاسلام الذي عملت على إيجاده بعد أحداث ١١ سبتمبر، في إيجاد الظروف المساعدة من أجل نشر فوبيا الاسلام وإهانة هذا الدين من قبل وسائل الإعلام.

وكذلك فقد عملت بعض مؤسسات صناعة السينما في الغرب خاصة أمريكا، على نشر كراهية الاسلام وتسببت هذه المؤسسات فى إلحاق الأذى بالمسلمين من خلال أعمالهم.

وقد كان من نتائج حوادث ١١ سبتمبر والظروف التي تعيشها الأقلية المسلمة وفوبيا الاسلام في هذا البلد، إلى خلق ظروف مثيرة للقلق فالمسلمين في أمريكا أصبحوا ضحايا موجة عنف شديدة وجرائم كالقتل والضرب والشتم والحرق والاعتقال التعسفي والهجوم على المساجد وإطلاق النار والهجوم على وسائل النقل وتوجيه التهديدات.

وقد ترافقت الضغوط الثقافية العلنية والضمنية على حياة المسلمين في الولايات المتحدة، مع سوء ظن كبير ضدهم ومن جملة هذه الضغوطات يمكن الإشارة إلى التمييز العنصري في جميع المجالات، الضيق ذرعاً من

المسلمين، كثرة وقوع حوادث فردية كالشتم والعنف الفيزيائي وإعاقة محاولة المسلمين للحصول على مسكن أو مدرسة أو عمل ويواجه المسلمون أيضاً صعوبات شديدة فى حرية العقيدة فهناك قيود شديدة على تأسيس المساجد وإقامة المراسم الدينية وكنتيجة يمكن ملاحظة فوبيا الاسلام في جميع مجالات الحياة الاجتماعية .

فالتمييز العنصري ضد المسلمين وإهانة الاسلام في شمال الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلى مرحلة مقلقة وجعل المسلمين ضحايا لانتهاك حقوق الانسان فتجليات هذه الظاهرة تنعكس في جميع أشكال انتهاك حقوق الانسان وتنمي بذور الخوف والعداء مع الاسلام في المجتمع الأمريكي وتشير الشواهد والتقارير، كالتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الغير حكومية والمصادر الاعلامية عن حالات متعددة لانتهاك حقوق الانسان من قبل الجيش الأمريكي وقوات الأمن والمسؤولين عن إجراء القوانين في داخل وخارج الولايات المتحدة في زمن الحرب على العراق وأفغانستان وبقية الدول بحجة الحرب على الارهاب وفي هذا الخصوص نشير هنا إلى بعض النماذج عن انتهاك أمريكا لحقوق الانسان في السنوات الأخيرة بحجة محاربة الارهاب.

أ) - عمليات القتل التي تسببت فيها الطائرات بدون طيار الأمريكية:حيث استخدم الجيش الأمريكي ووكالة المخابرات الأمريكية الطائرات بدون طيار من أجل استهداف وقتل المشتبه بهم في باكستان وأفغانستان والعراق واليمن والصومال وليبيا وقد صنفت منظمة الأمم المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الأول بالقتل عن طريق استهداف المشتبه بهم في باكستان وأفغانستان بالطائرات بدون طيار وبالرغم من عدم وجود إحصاء دقيق عن عدد ضحايا هذا النوع من القتل، لكن العديد من المنظمات المستقلة والناشطة في مجال حقوق الانسان تقول أن عدد الضحايا يبلغ الآلاف ويرى ناشطو حقوق الانسان إن هذه الهجمات لا تستند إلى أي أساس قانوني وقد ارتفعت نسبة استخدام هذه الطائرات خلال عهد أوباما، ولم تعلن حكومة أوباما حتى الآن عن كيفية انتقاء أهدافها.

وتم استخدام هذه الطائرات لأول مرة عام ٢٠٠١ وارتفع عدد هذه الطائرات من ١٦٧ في عام ٢٠٠١ إلى ٧ آلاف في عام ٢٠٠٢.

وعندما غادر جورج بوش الابن البيت الأبيض كان عدد الطائرات بدون طيار الأمريكية في باكستان وحدها ٤٥ طائرة، لكن أوباما ومنذ ذلك الحين قام بزيادة هذا العدد حتى خمسة أضعاف ووصل بعد أربع سنوات إلى ٢٩٢ طائرة.

ويهدد استخدام هذه الطائرات الحياة اليومية للمواطنين العاديين وكثيراً ما تتسبب فى مقتلهم أو إصابتهم فهذه الطائرات تستهدف على مدار الأربع وعشرين ساعة في مناطق شمال غرب باكستان المنازل ووسائل النقل والمناطق العمومية دون إي إنذار فالناس في تلك المناطق يتوقعون الموت في كل لحظة وليس بوسعهم حماية أنفسهم.

ب)- الأسلحة الأمريكية والتشوهات الخلقية في العراق: تفيد بعض التقارير أن الأسلحة الأمريكية في العراق تسببت فى تشوهات خلقية، كنقص القلب وإصابة الدماغ فبعد الغزو الأميريكي على العراق، شهد هذا البلد زيادة ملحوظة في حالات التشوهات الخلقية عند الولادة وتشير التقارير إلى وجود علاقة بين الأنشطة العسكرية الأمريكية وزيادة عدد التشوهات الخلقية عند الأطفال حيث أن الذخائر والأسلحة الأمريكية هي المسؤول الأول عن هذا الأمر.

والتمييز العنصري علامة ورمز دائم للقيم الأمريكية ونظراً لهذا التمميز فإن المكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها الاقليات القومية متدنية نسبياً ولا يتناسب عدد فرص العمل التي تملكها هذه المجتمعات الأقلية مع عدد هذه المجتمعات فوفقاً لصحيفة نيويورك تايمز الصادرة في ٢٣ يونيو ٢٠١١، فإن عدد الأمريكيين الآسيويين في ولاية نيويورك يبلغ أكثر من ثمانية ملايين شخص وهذا يعني أن من بين

كل ثمانية أشخاص في نيويورك يوجد آسيوي واحد، لكن يوجد فقط آسيوي واحد في مجلس شيوخ الولاية وآسيويين اثنين في المجلس البلدي.

ووفقاً لتقرير سنوي، فإن مؤشر المساواة بين الأمريكيين من أصول أفريقية يبلغ في الوقت الحالي ٧١.٥ % وكان في عام ٢٠١٠ حوالي ٧٢.١ % ويشير هذا التقرير أن مؤشر المساواة الاقتصادية قد انخفض من ٥٧ % إلى ٥٦ % ومؤشر الصحة قد انخفض من ٧٦ % إلى ٧٥ % ومؤشر العدالة الاجتماعية قد انخفض أيضا من ٥٧ % إلى ٥٦ %.

ويمكن ملاحظة التمييز العنصري في موضوع فرص العمل بشكل كبير حيث أن معدل البطالة بين الأمريكيين من أصول اسبانية قد ارتفع من ٥.٧ % في عام ٢٠٠٧ إلى ١١ % في عام ٢٠١٠ كما أن معدل البطالة بين الأمريكيين من أصول أفريقية قد بلغ ١٦.٢ % ويبلغ معدل البطالة بين الرجال السود ١٧.٥ % بينما بلغت البطالة بين الشباب السود ٤١ % وقد وصل معدل البطالة بين السود إلى ٢١ % وفي المدن الكبرى كديترويت تصل البطالة إلى أكثر من ٤٠ %.

كما أن نسبة الفقر بين الأمريكيين من أصول أفريقية تبلغ ضعف ما لدى الأمريكيين البيض وتعاني الاقليات القومية من غياب العدالة

الاجتماعية وحسب تقرير لمؤسسة الأبحاث بيو الصادر في يونيو ٢٠١١، فإن متوسط الثروة التي تمتلكها العائلات البيضاء يعادل ٢٠ ضعف الثروة التي تمتلكها العائلات من ذوي الأصول الافريقية و١٨ ضعف ما تمتلكه العائلات ذات الأصول الاسبانية.

وقد ارتفعت نسبة الفقر بين أصحاب البشرة السمراء في عام ٢٠١٠ إلى ٢٧.٤ % وبين ذوي الأصول الاسبانية إلى ٢٦ % وهذه الأرقام أكثر بكثير من معدل الفقر لدى أصحاب البشرة البيضاء الذي يبلغ ٩ % ووفقاً لاستطلاع الرأي الذي قامت به مؤسسة بيو، فإن نسبة التوزيع غير العادل للثروة بين أصحاب البشرة البيضاء وذوي الأصول الاسبانية وأصحاب البشرة السمراء قد ارتفعت إلى أعلى معدل لها منذ ٢٥ عاماً وتفيد التقارير بأن نسبة الفقر بين الأطفال ذوي البشرة السمراء قد وصلت إلى أكثر من ٦٠ % وأن أكثر من ربع الناس من ذوي الأصول الافريقية يعانون من الجوع فهذه الاحصاءات المثيرة للاستغراب، تكشف الحقائق المكتومة.

وتعاني الأقليات القومية من عدم المساواة في فرص التعلم، وأطفال هذه الأقليات يتعرضون للأذى والتمييز في مدارسهم ففي عام ٢٠٠٨ لم يسجل في المدارس سوى ٢٢ % من الأشخاص ما بين ١٨ إلى ٢٤ سنة من ذوي الأصول الأسبانية و١٣ % من ذوي الأصول الأفريقية

بسبب انتمائهم القومي بينما كانت هذه النسبة بين ذوي البشرة البيضاء حوال ٦ % كذلك فالاهانات التي يتلقاها هؤلاء الأفراد أكثر بثلاثة أضعاف من بقية الأطفال.

الأقليات غير المسيحية تتعرض أيضاً للتمييز في بعض الأمور المتعلقة بتطبيق القانون والعدالة والدين، وهذا التمييز يتم رغم مزاعم المساواة الفردية وحرية اعتناق الأديان وقد أفادت صحيفة نيويورك تايمز بأن شرطة نيويورك قد أوقفت في عام ٢٠١٠ أكثر من ٦٠٠ ألف شخص حيث ٨٤ % منهم كانوا من ذوي البشرة السمراء أو ذوي الأصول اللاتينية.

ويشير استطلاع رأي أجرته مؤسسة بيو أن ٥٢ %من النماذج الاحصائية للمسلمين الأمريكيين قالوا أن مجموعاتهم تقع تحت مراقبة الحكومة وأشار ٢٨ % منهم إلى أن قوات أمن المطارات غالباً ما تتعامل معهم بسوء ظن وقد أعلن نصف المسلمين الأمريكيين في استطلاع رأي آخر أن شرطة مكافحة الارهاب قد حذرتهم أنهم سيخضعون للمراقبة والمتابعة بشكل أكبر وكثير منهم تحدث عن تعامل مهين ومؤذي من قبل مسؤولي الأمن في المطارات ومأموري تطبيق القانون.

ظروف السجون وأسلوب التعامل مع الموقوفين

تحتل أمريكا المرتبة الأولى بالنسبة لعدد السجناء والموقوفين حيث يوجد ٢.٣ مليون شخص في سجون هذا البلد وسبب وجود أغلبهم في السجون هو مخالفات بسيطةٍ إرتكبوها أو بسبب عدم قدرتهم على دفع الكفالة وأجرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بعض الإجراءات بغية تقليل عدد المساجين في ولاية كاليفورنيا حيث أنّ سجون هذه الولاية ولمدة سنوات لا تستطيع توفير الخدمات الصحيّة والطبيّة المطلوبة لمساجينها.

على الرغم من إدّعاء الحكومة الأمريكية بوجود الإجراءات الكافية لحماية المساجين وعدم تعرّضهم لأعمال عنف غير إنسانية، إلا أن التقارير تحكي عن أن سلوكاً خشناً ولا إنسانياً سائدٌ اليوم في سجون أمريكا حيث تستخدم اليوم طرق جديدة للتحقيق تدل على أدوات جديدة لإيذاء المساجين.

استغلال النساء جسدياً و جنسياً في السجون

استغلال النساء جسدياً وجنسياً بشكل سيء هو أمرٌ رائجٌ في السجون الأمريكية كما تُستغل النساء بصورة مشابهة من قِبل الضباط على الحدود الأمريكية المكسيكية بحجّة منع الهجرة غير القانونية وللأسف فلا يوجد

أي طريق قانوني لمنع حدوث مثل هذه الحوادث، لدرجةِ أنّه في بعض الأحيان فإنّ المرأة التي تعرّضت للإستغلال تعاقب بدلاً من الشخص المسيء.

عودة المشردين لظروف التعذيب، وحبسهم مدّة طويلة تحت التعذيب

المادة رقم ٣ من اتفاقية منع التعذيب، تنص على حق غير مشروط للفرد المهاجر وهو شخص تعرّض للتعذيب وذاق طعمه لكي لا يعود إلى بلاده إدّعت الولايات المتحدة ولمرات عدّة أنها ستأخذ في الإعتبار حقوق ضحايا التعذيب لكن في الواقع نجدها تتخذ إجراءات لترسيخ مبدأ التعذيب.

الفشل في استرجاع الأشخاص المتهمين بالتعذيب:حسب الإتفاق الدولي الذي ينص على أن جميع الدول مسؤولة عن ملاحقة مجرمي الجرائم الدولية كجرائم الحرب، الإرهاب والتعذيب يعني هذا الأمر أن على أي بلدٍ عثرعلى مثل هؤلاء المجرمين داخل أرضه، أن يقوم بإرسالهم إلى البلد الذي وقعت فيه الجريمة أو أن يقوم بمحاكمتهم بنفسه لذلك يجب على الأشخاص المتهمين بالتعذيب والموجودون حالياً في أمريكا أن يعودوا إلى بلدانهم للمحاكمة وإن لم ترغب بلادهم فى ذلك فعلى الولايات المتحدة إخضاعهم للمساءلة القانونية.

بيع الأسلحة وكافة المعدات والتجهيزات لدول ترعى التعذيب

أصدرت الحكومة الأمريكية قراراً يُجيز بيع المعدات العسكرية لعدة دول، وبعض هذه الأسحلة يستخدم فى عمليات التعذيب شاهدٌ آخر على دعم عمليات التعذيب هو تعليم ضباط الشرطة وطاقم الجيش الأساليب المختلفة للقيام بعمليات التعذيب.

استغلال المرضى المختلّين عقلياً بشكل سيء

تحكي التقارير في الولايات المتحدة الأمريكية عن سلوك سيء يُتم التعامل به مع المرضى المختلين عقلياً كالإختبارات الطبية، إرعابهم، إجبارهم وفصلهم.

تاريخ أمريكا المخزي في حقوق الإنسان

كما يتناول تقرير حقوق الانسان في أمريكا الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في هذا البلد.

ونتطرق هنا أيضاً للبحث في أمرين أخرين حول نفس الموضوع:

حقوق المرأة والطفل:مع تجاهل حقوق المرأة والطفل في أمريكا، تعقدت ظروف حياتهم في هذا البلد حيث يلاحظ وجود تمييز جنسي واسع النطاق

بالنسبة للنساء وبحسب الإحصاءات، فهذه الطبقة غير ممثلة على كافة مستويات الحكومة إنما استطاعت فقط الحصول على سبعة عشر كرسياً في الكونجرس.

أما بالنسبة لفرص العمل فنشهد أيضاً تمييزاً جنسياً حيث أننا إذا ما قارنّا العائد المادّي لنساءٍ يعملن عمل الرجال نفسه، نلاحظ تدنّي في أجور النساء بالنسبة لما يأخذه الرجال وتبدي شركات التكنولوجيا عدم رغبتها فى وجود النساء كأعضاء في مجالس إداراتهم ومستوى الفقر في هذه الطبقة عالي جداً حيث أن الإحصاءات تكشف عن أكثر من ١٧ مليون إمرأة في عام ٢٠١٠ يعيشن حياةً فقيرة، ووصلت هذه النسبة إلى أعلى مستوياتها في السبعة عشر سنةً الأخيرة.

العنف والإعتداءات الجنسية على المرأة تحظى بمعدل مرتفع في الولايات المتحدة بناءً على ما جاء في إحصاءٍ قدّمه مركز شرطة لوس أنجلس، فإنّ أكثر من مليوني حالة من هذه الفئة الإجتماعية بمختلف أعمارها تتعرض كل سنة لأعمال عنف داخلية حيث أنّ ١٩ % تقريباً من المجندين النساء في الجيش لهذا البلد هم ضحايا أعمال عنف جنسي كما أنّ عدداً أكثر من مليون أمرأة كانوا قد سجنوا في أمريكا تعرضوا لمعاملة خشنة.

نسبة الفقر في الأطفال بلغت نسبة كبيرة حيث أضيف أكثر من مليون طفل ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إلى مجموع الأطفال الفقراء وبالتالي يصبح عددهم ١٥ مليون طفل يعيشون تحت خط الفقر هذه النسبة كانت قد ارتفعت عام ٢٠١١ ميسسبي تصدّر تسجيل عدد هذه الحالات إضافة إلى حالة التشرد التي يعاني منها الأطفال، فأكثرهم يعانون أيضاً من حالات عنف مختلفة.

وبحسب ما جاء في تقريرٍ نشرته نيويورك تايمز في ١٥ أكتوبر لعام ٢٠١١، فإنّ معدل موت الرضّع في أمريكا بلغ م ٦.٧ من كل الف حالة ولادة. هذا المعدل بلغ ١٣.٣ بالنسبة للأطفال الأفارقة- الأمريكيين، واحتمال موت الرضيع الأسود اللون قبل أن يبلغ سنة ضعف احتمال موت نظيره الأبيض اللون.

<u>إنتهاك أمريكا لحقوق الإنسان في باقي الدول:</u>

إنّ الولايات المتحدة تسعى للتسلّط والتجبّر وامتلاك زمام السلطة على كافة الدول؛ وعلى هذا الأساس فإنها تقوم بانتهاك حقوق الإنسان في كافة البلدان حيث تفضح الوثائق التاريخية هذا البلد في هذا المجال فالحكومة الأمريكية استخدمت سجناء وأفرادً من بلدان أخرى كجواتيمالا لإجراء تجاربٍ راح ضحيّتها عشرات الأشخاص.

حرب العراق ومقتل ١٠٣٥٣٦ من المدنيين، هي علامة أخرى على إنتهاكها لحقوق الإنسان ومقتل ٦.٥ شخصاً في اليوم بشكل متوسط إثر هجمات انتحارية وتفجيرات، كانت إحدى تبعات هذه الحرب مقتل المدنيين في أفغانستان أيضاً يزيد من هذه الإحصاءات ففي نصف السنة الأول لعام ٢٠١١، ارتفع عدد المقتولين مقارنة مع نفس الفترة بالسنة الفائتة، بنسبة خمسة عشر في المئة.

يجدر ذكر أنّ الولايات المتحدة تبدي معارضة لحالة النمو التي تشهدها بعض الدول وكمثال على ذلك نرى العقوبات المختلفة الأمريكية فى حق شعب كوبا إثر سعيهم لتطوير أنفسهم، فتنتهك بذلك حقّهم في الحياة والتطور قال رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان فى أول رد فعل حقوقي على تقرير الخارجية الأمريكية الذي اتهم مصر بأنها تنتهك حقوق الإنسان-: أنه رغم إدانتنا لهذا التقرير الذى جاء مليء بالمغالطات وبعيدًا عن الواقع ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها الحق فى إصدار تقارير تدين دول وتتعدى على سيادة الشعب المصرى وأن منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان الايرو، من خلال مكاتبها فى نيويورك وكاليفورنيا قامت برصد انتهاكات عديدة وتمييز عنصرى بغيض داخل المجتمع الأمريكى، كما أن المنظمة تنفرد كأول منظمة حقوقية مصرية بهذا التقرير والذى جاء على نحو التالي:

توصل التقرير إلى وجود ما يقرب من نحو ٢,٥ مليون مكسيكى يعملون داخل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ولاية كاليفورنيا، يتقاضى الفرد منهم خمسة دولار فى اليوم وهو أقل من المقرر فى القانون الأمريكى الذى يشترط أن يكون الحد الأدنى ٨ دولار فى الساعة، فضلاً عن تشغيلهم فى أماكن غير آدمية.

وأشار التقرير إلى وجود مناطق خاصة فى لوس أنجلوس لا يسكنها سوى البيض ويحظر سكن السود، ومن خلال ما يفرضه السكان البيض من مبالغ باهظة على السود للحصول على سكن؛ مما يؤدي إلى هجرة السود من السكن فى هذه الأماكن، وكما لو كان تهجيرًا قسريًا بطريقة غير مباشرة؛ مما يعد انتهاكًا صارخا لحقوق الإنسان، كما أن هناك بعض المطاعم الآمريكية لا تقبل السود كرواد داخلها وإذا افترض أن دخلوا يقدم لهم خدمات سيئة ومتدنية حتى لا يتم مداومتهم على الدخول فيها.

وأوضحت إن الشرطة الأمريكية فى بعض الولايات، تقوم بالتمييز فى التعامل بين البيض والسود،مشيرًا إلى واقعة مشهورة يتكلم عنها الإعلام الأمريكي منذ أربعة أشهر، مفادها وقوع مشادة وخلاف بين مواطنين أمريكيين أحدهما أبيض والآخر أسود وحين حضر الأمن تم إخلاء سبيل الرجل الأبيض بينما تم التحفظ على الرجل الأسود بعد إخراجه من سيارته، وتمت إهانته وضربه، حين كان الرجل الأسود يصطحب فى سيارته كلبه الذى ما أن رأى الكلب إهانة صاحبه من رجل الأمن، قفز من

السيارة متشبسًا بملابس الشرطي، فما كان من الشرطي إلا أن أطلق رصاصة على الكلب فقتله فقامت الدنيا ولم تقعد؛ لأن احترام الحيوان فى أمريكا أكثر أهمية من احترام الإنسان، فكانت تلك الواقعة خير شاهد على التعامل مع السود بصورة عنصرية داخل المجتمع الأمريكى الذى يتشدق بحقوق الإنسان.

الصين تصدر تقريراً عن انتهاكات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة

على انتقادات الولايات المتحدة الأمريكية وتصريحاتها غير المسئولة حول حالة حقوق الإنسان، من خلال تقرير خاص نشره مجلس الوزراء الصينى عن قضايا حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة.

أشارت الصين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتسم بعدم استبصار الحقيقة إضافة لتدخلها فى الشئون الداخلية للبلدان الأخرى، واصفة التقرير السنوى الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان مؤخرا هو تقرير معيب، داعية واشنطن أن تحجم عن توجيه اتهامات خاطئة للصين حول قضايا حقوق الإنسان لأنها تلحق الضرر بجهودهما الرامية إلى إقامة نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى.

وأشار التقرير الذى أصدره مكتب الإعلام التابع لمجلس الوزراء الصينى حول سجل حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠١٣،

رداً على التقارير الأمريكية، إلى إن هناك مشاكل خطيرة فى مجال حقوق الإنسان مازالت موجودة فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠١٣، فيما تدهور الوضع فى العديد من المجالات.

وقال التقرير الصينى متنكرة فى زى قاضى العالم لحقوق الإنسان، تشن حكومة الولايات المتحدة هجمات تعسفية وتقوم بملاحظات غير مسئولة، حول وضع حقوق الإنسان فى نحو ٢٠٠ دولة ومنطقة مرة أخرى فى تقاريرها التى صدرت مؤخراً، ومع ذلك، تختبئ الولايات المتحدة بحرص وتتجنب التطرق إلى مشاكلها الخاصة فى مجال حقوق الإنسان.

ووصف برنامج التجسس الأمريكى المعروف باسم بريسم، والذى تمارس من خلاله أعمال المراقبة على المدى الطويل والواسع فى الداخل والخارج، بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولى وأنه ينتهك بشكل خطير حقوق الإنسان، كما تواجه الولايات المتحدة أيضاً عنف مسلح مستشرى، فوفقاً للتقرير فقد توفى فى عام ٢٠١٣، ١٣٧ شخصاً فى ٣٠ عملية قتل جماعى، تسببت فى مقتل أربع ضحايا أو أكثر فى كل منها فى الولايات المتحدة.

ويستشهد التقرير الصينى أيضاً بالأرقام ليبرهن على أن هجمات الطائرات بدون طيار التى قامت بها الولايات المتحدة بشكل متكرر فى دول من بينها باكستان واليمن تسببت فى سقوط خطير للضحايا من

المدنيين، حيث نفذت الولايات المتحدة ٣٧٦ هجوماً بطائرات دون طيار فى باكستان منذ عام ٢٠٠٤، مماتسبب فى مقتل أكثر من ٩٢٦ مدنياً وأن الولايات المتحدة ما تزال تواجه حالة العمالة الخطيرة مع وصول معدلات البطالة لديها إلى مستويات عالية، حيث تصدرت معدلات البطالة للأسر المنخفضة الدخل ٢١ %، مقابل ارتفاع عدد السكان بلا مأوى فى الولايات المتحدة بنسبة ١٦ فى المائة بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٣.

وقال التقرير ما يزال هناك أيضاً عدد كبير من الأطفال العاملين فى القطاع الزراعى فى الولايات المتحدة،وأن صحتهم البدنية والعقلية تعرضت للأذى بشكل خطير، وحتى الآن، ما تزال الولايات المتحدة إحدى الدول التى لم تصادق أو تشارك فى سلسلة من اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.

وشنت وسائل الإعلام الصينية هجوماً حاداً على الولايات المتحدة، التى هاجمت فى تقاريرها ممارسات حقوق الإنسان فى سائر دول العالم لعام ٢٠١٣ وأكثر من ٢٠٠ دولة تقريباً بما فيها الصين وروسيا من بين العديد من البلدان الأخرى، بشأن سجلات حقوق الإنسان السيئة لديهم، ووصفت التصرفات الأمريكية بالمسرحية الهزلية السياسية، وقالت إن

الولايات المتحدة، بسجلها المعيب لحقوق الإنسان لا يمكنها أن تدعى المثالية والحكمة والديمقراطية التى تمكنها من الحكم على الآخرين وقالت وسائل الإعلام إن فضيحة إدوارد سنودن محلل المعلومات السابق لدى هيئة الأمن القومى الأمريكية التى كشفت أن الحكومة الأمريكية التى تصور نفسها على أنها مدافع عن حقوق الإنسان اخترقت رسائل البريد الإلكترونى والهواتف المحمولة للمواطنين الأمريكيين وقادة دول أخرى ومن بينهم حلفاؤها التقليديين تكشف الوجه الحقيقى لأمريكا وأشارت إلى مفارقة كون الولايات المتحدة الواعظ الثرثار بشأن حقوق الإنسان منذ أمد طويل لم ينضم إلى معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان حول حماية حقوق الطفل والمرأة وذوى الاحتياجات الخاصة، وبهذه القائمة التى لا تنضب، تغض الولايات المتحدة النظر عن عيوبها الخاصة وتشير بأصابع الاتهام إلى البلدان الأخرى.

وأوضح الإعلام الصينى أنه عبر توجيه اتهامات إلى البلدان الأخرى، تأمل واشنطن فى تحويل انتباه العامة عن الأهوال الاقتصادية فى البلاد انطلاقاً من إيمان أعمى ببريقها الآخذ فى الانحسار، وعلاوة على ذلك، فإن صدق ونزاهة التقرير مشكوك فيهما بالفعل لأن الاتهامات ارتكزت فى الأساس على دليل زائف ومتحيز، حيث إنه ليس من الحكمة أن يحكم العم سام على أداء حقوق الإنسان لبلدان أخرى لديها ظروف وطنية مختلفة وأنه باعتبار الصين دولة نامية، فإنها تمضى على مسار تحسين

ممارسات حقوق الإنسان لديها بما فيها الارتقاء بمستوى معيشة الشعب وضخ استثمارات فى مشروعات ثقافية واقتصادية بالمناطق التى يقطنها أبناء الأقليات العرقية، حتى الولايات المتحدة نفسها اعترفت بذلك فى تقريرها الأخير، موضحة أن الصين أعربت عن استعداد أيضاً لبحث قضايا حقوق الإنسان مع الولايات المتحدة، بعدما وضعتا آليات للحوار من أجل تبادل الأفكار وتسوية الخلافات .

رغم أن الولايات المتحدة هي أكثر دول العالم صخباً وضجيجاً بالحديث عن حقوق الإنسان وشعاراته ، كما أنها الدولة الأكثر استخداماً لورقة حقوق الإنسان في سياستها الخارجية ، إلا أنها على صعيد الممارسة الفعلية تعد الدولة الأخطر على مر التاريخ التي انتهكت وتنتهك حقوق الإنسان ، أما كل هذا الضجيج والصخب الأمريكي حول حقوق الإنسان لم يكن سوى ستارا ، أخفى خلفه نزعة التوسع والسيطرة التي طبعت الامبرطورية الأمريكية منذ نشأتها وقيامها فوق تلال من جماجم عشرات الملايين من الهنود الحمر ، وهكذا فان حقوق الإنسان كانت هي اللافتة التي اتخذتها الولايات المتحدة لتتوارى خلفها.

وقد دفعت هذه المفارقة الصارخة احد المحللين الى القول بأن الولايات المتحدة أكثر الامبرطوريات دموية في التاريخ كانت هي الأكثر وقاحة بين نظيرتها في استخدام حقوق الإنسان كمبرر لتلك الدموية غير

المسبوقة وقريباً من هذا المعني ، ذهب المفكر الأمريكي ناعوم تشومسكي إلى أنه من وجهة النظر القانونية هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية بأنهم مجرمو حرب ، أو على الأقل متورطون بدرجة كبيرة في جرائم حرب.

وتعد لغة الأرقام هي الفيصل للتدليل على هذا الأمر، فمنذ نهاية الحرب العالمية وإلى اليوم هناك ٧٥حرباً وتدخلاً عسكرياً أو دعماً لانقلاب عسكري نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق شتى من العالم ، وكلها لا علاقة لها بالدفاع عن حقوق الإنسان أو إضاءة مشاعل الديمقراطية للشعوب المغلوبة ، رغم أن هذا ما تم الترويج له.

ومن يقرأ اليسير من تاريخ الإدارات الأمريكية المتعاقبة يدرك - بكل وضوح - زيف الشعارات التي بشرت بها العالم عقب الحرب العالمية الثانية ، إذ لم تجد هذه الإدارات أي غضاضة في أن تدوس على كل القيم التي نادت بها إذا ما تبين أنها تحول دون تحقيق مصالحها الذاتية ففي عام ١٩٤٤م قامت ثورة في جواتيمالا، وأسست حكومة ديمقراطية وبدت بشائر التنمية الاقتصادية المستقلة ، فأثار ذلك زوبعة هستيرية في واشنطن ، ووصف الموقف في جواتيمالا عام ١٩٥٢م بأنه معاد للمصالح الأمريكية ، مما استدعى انقلاباً عسكرياً دعمته إدارة كارتر ،

فسفكت الدماء ، وسار الفساد في جواتيمالا لا لشيء إلا لأن المصلحة الأمريكية تقتضي ذلك.

وكانت أمريكا اللاتينية ، أو ما تسميه واشنطن بفنائها الخلفي ، هي المسرح الرئيسي لحروب أمريكا الديمقراطية ، فبعد ١٢ عاماً من الانقلاب الدموي في جواتيمالا ، هيأت إدارة كنيدي في عام ١٩٦٤ م لانقلاب عسكري في البرازيل ، أدى لوأد التجربة الديمقراطية البرازيلية الواعدة في مهدها ، كل لذلك من أجل عيون الشركات الأمريكية العملاقة المسيطرة على مقدرات البلاد ، وليعيش البرازيليون تحت خط الفقر رغم أن بلادهم تتمتع بثروة تمكنها من أن تكون من أغنى بلاد العالم.

وفي أواخر السبعينيات من هذا القرن سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة للإبقاء على الطاغية المفسد المستبد اناستاسيو سوموزا حاكم نيكاراجوا لأن في إبقائه ضرورة تقتضيها المصلحة الأمريكية وفي مارس ١٩٨٠م قامت الحكومة الأمريكية بدعم الحكومة العسكرية في السلفادور ضد الشعب في سبيل تثبيت دعائم تلك الحكومة الديكتاتورية التي مارست أبشع أنواع القتل والتعذيب ضد شعبها تحت سمع وبصر الولايات المتحدة لأنها تؤدي دورها بكفاءة في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة .

وفي ديسمبر من عام ١٩٦٩ غزا الأمريكيون بنما ، وقتلوا الآلاف في

سبيل إعادة السلطة الى السفاح مانويل نوريجا ، الذي يعد أحد كبار بارونات تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية ، بزعم أنه الممثل الشرعي الوحيد للمصلحة الأمريكية في بنما ، وعندما خرج نوريجا العميل المطيع للمخابرات الأمريكية عن الخط المرسوم له ، عادت واشنطن لاستخدام قبضتها الحديدية ، وقامت باختطافه بزعم تورطه في تهريب المخدرات إلى داخل أمريكا ، ودون أي اعتبار للحصانة التي يمنحها القانون الدولي لرؤساء الدول .

وفي عام ١٩٩٢م عندما أرادت الولايات المتحدة أن تؤمن لنفسها موطئ قدم في القرن الأفريقي البالغ الأهمية استراتيجياً لها ولليهود ، تعللت بالفوضى التي حلت في الصومال برحيل العميل الهزيل سياد بري ، وحشدت قوات التدخل السريع التي راحت تمارس القتل على الطريقة الأمريكية ، فقتلت من الصوماليين باسم تهدئة الأوضاع وإطعام الجوعى في عملية إعادة الأمل ما لا يقل عن ألف صومالي وهو ثمن لا بد من دفعه وأكثر منه لأن الأمر يتعلق بالمصلحة الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية.

وعلى الصعيد الداخلي تعتبر الولايات المتحدة من أكثر دول العالم انتهاكاً لحقوق الإنسان حيث يعيش المجتمع الأمريكي بعنصرية فجة وفقر مدقع في مناطق السود والملونيين بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الجريمة والانحلال الخلقي بين جنبات المجتمع الأمريكي.

يكفى هذا حيث لو استطردنا لن نتوقف ولن يسعنا الحيز لأن هذا السجل كبير وقديم يعود فى نشأته إلى نشأة الولايات المتحدة ذاتها وما ارتكبت من فظاعات مع الهنود الحمر .

لكن بقى تفسير لمعاداة أمريكا لحقوق الانسان نقدمه لكم على عجالة الجذور التاريخية والفكرية للمعاداة الأمريكية لحقوق الإنسان تشير جميع الوثائق التاريخية إلى دموية وإرهاب أمريكا منذ فجر تاريخها دون مواربة فهي تشكلت بعد حرب أهلية بين الجنوب والشمال وانجلت عن تشكل ما يسمى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولو نظرنا إلى خارطة التوزيع الديني المذهبي في الولايات المتحدة نجد أن البروتستانت هم القوة الأكبر والأكثر عدداً وهم بشكل عام المهيمنون على قطاعات السياسة والحكم والاقتصاد والفكر الديني والبروتستانتية الأمريكية بمجملها تميل إلى أفكار جون كالفن الداعية الفرنسي البروتستانتي الذي طور ما جاء به مارتن لوثر من حيث اعتماده العهد القديم كأساس للعهد الجديد متوافقاً مع موجة التوجه الاستعماري في أمريكا.

وقد قدم جون كالفن رؤية متكاملة للعقلية الغربية المتمردة على تعاليم المسيحية الكاثوليكية البابوية ، لكنه تجاوز هذا التمرد ليضع أسساً عنصرية دينية يرى من خلالها أن العرق الأبيض هو أسمى العروق في العالم وأن البروتستانت أسمى المذاهب المسيحية بل إنه أسمى من

الأديان كلها وقد فسر كالفن الاسترقاق بأنه قدر إلهي ، فعلى العبيد والرقيق القبول بهذا القدر.

ولما كان كالفن على صلة وثيقة بالتفسير الحرفي للتوراة فقد تبنى فكرة شعب الله المختار لكنه جعلها خاصة بالعرق الأبيض والبروتستانتي تحديداً إضافة لاعترافه بما يسمى شعب الله المختار اليهودي ، وقد تبنى دعوته معظم القادة والمفكرين الذين بدأوا حملتهم في أمريكا وراحوا حسب زعمهم يطرحونها عرقياً وخاصة في تعاملهم مع أهلها من الهنود الحمر وظلت أفكار كالفين ترتقي في الشخصية الأمريكية حتى أضحت جزءاً من نسيجها العقلي والنفسي، وإذا تفحصنا الواقع الاجتماعي والسياسي الامريكي المعاصر نرى أن هذا العامل ما يزال يتجسد بكثير من الأشكال.

فعلى سبيل المثال: لا يجوز أن يترأس الولايات المتحدة سوى أمريكي أبيض بروتستانتي ، وفي تاريخ الولايات المتحدة كله لم تشذ هذه القاعدة سوى مرة واحدة عندما أصبح جون كيندي رئيساً وهو كاثوليكي ، ولا ندري إن كان مقتله نتيجة طبيعية للفكر البروتستانتي المتعصب والمتعاون مع أوساط صهيونية مشبوهة؟ .

ويرى الباحث منير العكش في كتابه أمريكا والابادات الجماعية ، أن الفلسفة الأمريكية السياسية والفكرية تقوم على فكرة الاستعمار القذر ،

والاستعمار القذر هو الاستعمار الذي يقوم على سرقة الأرض وطرد اصحابها الأصليين أو تهميشهم بحيث لا يملكون من خيار سوى القبول بالتنازل للمستعمر عن كل شيء والرضا بالقليل من فتات الموائد وما يمن عليهم المستعمر من بقايا الطعام والشراب فالأرض تسرق ويتم احتلالها بالقوة العسكرية وتستبدل الثقافة السائدة فيه بالثقافة الداخلية للمستعمر.

ويرصد العكش حالة من التطابق التام بين الفكر الأمريكي المستعمر والفكر اليهودي الصهيوني ، فما فعله المستعمرون البيض في أمريكا الشمالية كان يستمد جذوره من فكرة إسرائيل التاريخية ، حيث تقمصوا وقائعها وإبطالها وإبعادها الدينية والاجتماعية والسياسية فكانوا يسمون أنفسهم يهودا عبرانيين ويطلقون على العالم الجديد اسم إسرائيل وارض كنعان وكانوا يقتلون الهنود الحمر وهم على قناعة بأنهم عبرانيون أعطاهم الرب تفويضاً بقتل الكنعانيين وهذا التقمص رسخ عبر مراحل زمنية متتالية الثوابت الخمسة التي رافقت التاريخ الأمريكي وهي : (عقيدة الاختيار الإلهي ، والتفوق العرقي والثقافي ، ودور الخلاص للعالم ، وقدرية التوسع اللانهائي ، وحق التضحية بالآخر) لذلك أباد البيض في مستعمرتهم الجديدة نحو ١٨،٥ مليون هندي دون أن تطرف لهم عين أو يعانوا من وخز الضمير.